

في اجتماع ممثلى دول حوض النيل بأديس أبابا:

ورقة عمل قانونية تؤكد حق مصر التاريخى وحصتها فى مياه النيل

الأثيوبية بهذه الاتفاقيات طبقا لنص القانون الدولى.

وأكد الدكتور صلاح عامر مبدأ توارث الاتفاقيات السابقة بما فيها التى وقعت خلال فترة الاستعمار.

وأشار إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية قد أقرت فى الأخرى اتفاقيات الحدود البرمة فى عهد الاستعمار والزمّت الدول الأفريقية باحترامها، وقد جرت العمل بذلك بالفعل.

وقال الدكتور صلاح عامر فى معرض تنفيذ الوفد المصرى للإدعاءات القانونية من جانب أثيوبيا ودول أخرى من بين الدول النيلية خلال المؤتمر: إن محكمة العدل الدولية قضت فى الأخرى بهذا المعنى وتنفيذ هذه الاتفاقيات فى بعض منازعات الحدود بين الدول الأفريقية التى عرضت على هيئة المحكمة.

وأضاف من جديد أن الاتفاقيات والمعدات الخاصة بمياه الأنهار تعتبر ذات طبيعة إقليمية تماثل معاهدات واتفاقيات الحدود يتعين احترامها اتساقا مع نفس المنطق الذى اعتمده منظمة الوحدة الأفريقية.

وقال إن هذا المبدأ يتفق تماما مع الاتفاقيات الدولية النافذة فى توارث المعاهدات فبيننا ١٩٨٧ وكذلك معاهدة فيينا ١٩٦٥.

وأضاف الدكتور صلاح عامر الذىلقى ورقة عمل قانونية أمام المؤتمر أثارت العديد من تساؤلات الوفود واهتمامها فى تصريح خاص لووكالة أنباء الشرق الأوسط أن الاتفاقية الدولية لعام ١٩٧٨ الخاصة بتوارث المعاهدات قد استثنيت المعاهدات ذات الطبيعة العينية والإقليمية من امكانية أن تتحلل منها الدول الحديثة الاستقلال وقررت بوضوح استمرار التزام هذه الدول بهذه الاتفاقيات.

وقال الدكتور صلاح عامر فى معرض رده على الادعاءات الأثيوبية بشأن المعاهدات والاتفاقيات السابقة، والتى تحفظ لمصر حقها فى مياه نهر النيل: إن هناك بعض هذه الاتفاقيات قد أبرمتها أثيوبيا مع بريطانيا أثناء الاحتلال البريطانى لكل من مصر والسودان مثل اتساقية عام ١٩٠٢ بين بريطانيا والامبراطور الأثيوبى منليك الثانى، والتى نصت على التزام أثيوبيا بعدم التأثير فى تدفق مياه نهر النيل إلى مصر.

وكان الوفد الأثيوبى المشارك فى المؤتمر قد دفع ببطلان الاتفاقيات السابقة وعدم توارث هذه الاتفاقيات مثل اتفاقية عام ١٩٠٢ واتساقية عام ١٩٥٩ بين السودان ومصر وأن أثيوبيا غير ملتزمة بها، غير أن الوفد المصرى تصدى لهذه الإدعاءات، وأكد ضرورة التزام الحكومة

أديس أبابا - أ. ش. أ - عقدت فى أديس أبابا اليوم مشاورات بين ممثلى دول حوض النيل العشر من خلال اللجنة الفنية العليا لمنظمة تيكو نيل وممثلى الدول والمنظمات الدولية المانحة للمعونة لبحث الالتزامات من جانب الدول والمنظمات المانحة طبقا لقرارات المؤتمر الوزارى لدول النيل بالقاهرة مؤخرا.

صرح بذلك المهندس محمد نصر عزت رئيس قطاع مياه النيل بوزارة الأشغال العمامة والموارد المائية، ورئيس الوفد المصرى فى الاجتماع الذى عقده المنظمة الحكومية الإقليمية - تيكو نيل - التى تضم الدول النيلية العشر على هامش المؤتمر الدولى الخامس للنيل المنعقد حاليا فى أديس أبابا.

وقال إن مشاورات بين منظمة تيكو نيل قد سبقت هذا الاجتماع للاتفاق على توحيد المواقف الأفريقية بشأن التعامل مع الدول المانحة.

ومن ناحية أخرى أكد الدكتور صلاح عامر استناد القانون الدولى وعضو الوفد المصرى المشارك فى المؤتمر أن الاتفاقيات والمعدات الدولية المتعلقة بالأنهار تعتبر معاهدات ذات طبيعة إقليمية لا تتأثر بأى حال من الأحوال بتغيير الظروف أو انقضاء الحكم الاستعمارى للدولة التى وقعتها.